ISSN 1818-9849

اتحاد الجامعات العربية

الجمعية العلمية لكليات الآداب

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء
في اتحاد الجامعات العربية

المجلد الرابع عشر العدد الثاني تشرين أول 1439هـ/ محرم 2017م

© جميع الحقوق محفوظة للجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2017

لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على
موافقة خطية مسبقة من رئيس التحرير

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
هيئة التحرير أو سياسة الجمعية العلمية لكليات الآداب

تنضيد وإخراج: مجدي الشناق

هيئة التحرير

رئيس التحرير:

أ. د. زياد صالح الزعبي، الأمين العام للجمعية العلمية لكليات الآداب، عميد كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الأعضاء

أ.د. سوزان بينكني ستيتكيفيتش، جامعة جورج تاون، واشنطن.

أ.د. تلمان زايد نشتيكر، جامعة فريدريش شيلر، ينا، ألمانيا.

أ.د. سعاد عبد الوهاب، عميدة كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت.

أ.د. عليان الجالودي، عميد كلية الآداب، جامعة آل البيت، الأردن.

أ.د. محمد القضاة، عميد كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن.

أ.د. محمد ربيع، عميد كلية الآداب، جامعة جرش، الأردن.

أ.د. محمد العناني، عميد كلية الآداب، جامعة البترا، الأردن.

سكرتيرتا المجلة: السيدة ريمة قزق والآنسة نداء بني عيسى.

أمين سر المجلة: د. محمد المزاودة.

التدقيق اللغوي: د. خالد بني دومي.

اللجنة الاستشارية:

أ.د. بربارا ميخالاك – بيكولسكا، جامعة ياجيلونسكي، كراكوف، بولندا.

أ.د. محمد خان، جامعة ناشونال ديفنس، باكستان.

أ.د. فيليب لان، جامعة روان، فرنسا.

أ.د. جنلنج وانغ، جامعة نيوساوث ويلز، أستراليا.

أ.د. أولجا جالاتانو، جامعة نانت، فرنسا.

أ.د. ميمونة خليفة الصباح، جامعة الكويت، الكويت.

أ.د. إيمان مصطفوي، جامعة قطر، قطر.

أ.د. فهمي الغزوي، جامعة اليرموك، الأردن.

أ.د. وفاء بري، الجامعة اللبنانية، لبنان.

أ.د. محمد أحمد غنيم، جامعة المنصورة، مصر.

أ.د. عبدالله اقديم، جامعة سيدي محمد، المغرب.

أ.د. شكري المبخوت، جامعة منوبة، تونس.

أ.د. عز الدين عمر موسى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

أ.د. يوسف عبد الله، جامعة صنعاء، اليمن.

أ.د. فؤاد شهاب، جامعة البحرين، البحرين.

أ.د. عبد العزيز المانع، جامعة الملك سعود، السعودية / كرسي عبد العزيز مانع.
أ.د. عيد دحيات، الجامعة الأردنية، الأردن.
أ.د. موسى جواد الموسوي، جامعة بغداد، العراق.
أ.د. عدنان السيد، رئيس الجامعة اللبنانية. لبنان.
أ.د. عبد السلام المسدي، تونس.
أ.د. صلاح فضل، جامعة عين شمس، مصر.
أ.د. جمال شقرة، جامعة عين شمس، مصر.
أ.د. سعد مصلوح، جامعة الكويت، الكويت.
أ.د. عمر المراكشي، المغرب.
أ.د. نهاد الموسى، الجامعة الأردنية، الأردن.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن جمعية كليات الآداب الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية

شروط النشر:

- تنشر المجلة البحوث باللغات: العربية والإنجليزية والفرنسية، ويمكن نشر بحوث بلغات أخرى بعد موافقة هيئة التحرير.
- تنشر المجلة مراجعات المؤلفات العلمية، والتقارير الخاصة بالمؤتمرات الدولية والندوات العلمية المحكمة.
- يرفق بكل بحث ملخص باللغة العربية وآخر بالإنجليزية على ألا يزيد على 150 كلمة، وتكتب بعد الملخص الكلمات الدالة .
- يجب أن تتوافر في البحوث العلمية المرسلة للمجلة الأصالة والمنهجية العلمية والإحاطة والاستقصاء، ويجب أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة خالية من الأخطاء.
- يشترط في البحث ألا يكون قد قدم للنشر أو نشر في أي مكان آخر.
- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم حسب الأصول العلمية.
- تصبح البحوث بعد قبولها للنشر حقاً محفوظاً للمجلة، ولا يجوز النقل منها إلّا بالإشارة إلى المجلة.
- لا يجوز للباحث إعادة نشر بحثه إلا بموافقة خطية من هيئة التحرير، وتجب الإشارة إلى المجلة حسب الأصول.
- يجب أن يكون البحث مرقوناً على الحاسوب باستخدام برنامج word، وبمسافة مزدوجة بين السطور، ويرسل بوساطة البريد الإلكتروني إلى عنوان المجلة: **artsarabuni@gmail.com**
- يكون حجم الخط (14) ونوعه (Arial). وهوامشه الجانبية (2.5) سم.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والجداول والملاحق على ثلاثين صفحة (A4) ، عشرة آلاف كلمة حدا أقصى.
- يذكر الباحث في الصفحة الأولى من البحث اسمه ورتبته الأكاديمية والمؤسسة التي يعمل فيها.
- تحتفظ الهيئة بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعد قراراتها نهائية.
- لا تُرَد الأبحاث التي لم تقبل للنشر إلى أصحابها.
- يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حال سحبه البحث أو رغبته في عدم متابعة إجراءات التقويم.
- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يقترحها المحكمون خلال شهرٍ من تاريخ تسلُّمه القرار.

- يخضع ترتيب الأبحاث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.
- الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو جمعية كليات الآداب في اتحاد الجامعات العربية.

التوثيق:

* ترقم الإحالات في متن البحث بطريقة متسلسلة، بين قوسين صغيرين ( ).
* وتكون هوامش الإحالة إلى المصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:

- في حال كان المصدر أو المرجع كتاباً:

اسم المؤلف كاملاً: **المصدر أو المرجع**، عدد الأجزاء، مكان النشر، الناشر، السنة، الصفحة.
مثال:

ضيف، شوقي: **العصر العباسي الأول**، مصر، دار المعارف، 1966، ص24.

- في حال الرجوع إلى الدوريات أو المجلات تكون الإحالة إليها على النحو الآتي:

اسم المؤلف كاملاً: عنوان البحث، **اسم الدورية أو المجلة**، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.
مثال:

سعيدان، أحمد سليم: "حول تعريب العلوم"، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، المجلد الأول، العدد الثاني، تموز 1978، ص101.

* وتثبت في آخر البحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه وفق التسلسل الألفبائي لاسم المؤلف العائلي، بحيث تذكر المراجع العربية أولاً، ثم تليها المراجع الأجنبية.

الاشتراك السنوي:

أ) للأفراد: خمسة دنانير داخل الأردن، وعشرة دولارات أمريكية خارج الأردن.

ب) للمؤسسات: عشرة دنانير داخل الأردن، وخمسة عشر دولارًا أمريكيًا خارج الأردن.

المراسلات:

ترسل البحوث إلى العنوان الآتي: -

الأستاذ الدكتور أمين عام الجمعية العلمية لكليات الآداب،
رئيس تحرير مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب
عميد كلية الآداب
كلية الآداب – جامعة اليرموك، إربد، الأردن
هاتف :7211111 2 00962 فرعي 2900 أو 3555
فاكس :7211137 2 00962
البريد الإلكتروني: artsarabuni@yu.edu.jo / artsarabuni@gmail.com
الموقع الإلكتروني:http://aauja.yu.edu.jo

محتويات العدد

أولاً: البحوث العلميّة باللغة العربية

* **دلالة صيغة "تفعّل" في القرآن الكريم** إبراهيم خليل أبو غالية	459
* **تأثير الأبحاث الميدانية في النظرية الاجتماعية** ناديا إبراهيم حياصات	487
* **الانزياح التركيبيّ في لاميّة العرب للشنفرى: دراسة أسلوبيّة** أحمد عبد الرحمن الذنيبات ورائد وليد جرادات	513
* **صُوْرَةُ اَلإِرْهَابِ فِي الرِّوَايَةِ السُّعُودِيَّةِ "الإِرْهَابِي 20، لعبد الله ثابت أُنموذجًا"** عائشة يحيى عثمان حكمي	543
* **تقاطع السّرد مع الشعر في نماذج من شعر محمود درويش** افتخار سليم محيي الدين وعبد المهدي الجراح	573
* **ولاية بيروت، القسم الشمالي (طرابلس واللاذقية)، دراسة تاريخية في تطور الزراعة في مطلع القرن العشرين من خلال رحلة رفيق التميمي** أحمد محمد الجوارنة	595
* **اتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو عمل المرأة** رفيق عبد الرحيم خرفان	627
* **استخدامات طلبة جامعة اليرموك للمدونات الإلكترونية والإشباعات المتحققة منها "دراسة ميدانية"** حاتم سليم علاونة وخلف الطاهات ومحمود عبد الغني	669
* **الأوضاع الإدارية في قضاء صفد خلال العهد العثماني (1281- 1333هـ/1864-1914م)** علاء كامل سعادة وإخلاص خلف العطوي	699
* **تحليل التباين المكاني لدليل التنمية البشرية في المحافظات الأردنية للفترة (2004-2015)** ابتسام "محمود أمين" مرعي، وأحمد عواد الخوالدة، وعيسى موسى الشاعر	741
* **دور العلاقات العامة في التسويق السياحي الخارجي للأردن – دراسة استطلاعية (دراسة حالة مدينة البتراء)** يوسف سامي أبو عيد	771
* **اللازم والمتعدي في استعمال متعلمي العربية من الناطقين بغيرها - دراسة في تحليل الأخطاء-** جميلة عابد أبو مغنم	805
* **ملامح الشّعرية في رواية "جدائل الصبر" لإيمان الكريمين** إبراهيم منصور الياسين	835
* **الحِجاج في اعتراضات سيبويه على "النّحويين"، "دراسة تحليليّة"** ناصر الدين أبو خضير	859
* **بين الوجع والثّورة: قراءة في قصيدتين: لعبد الرزّاق عبد الواحد وحبيب الزيوديّ** محمّد سليمان السّعوديّ	887

ثانيًا: البحوث العلميّة باللغة الإنجليزية / الملخصات العربية

*	**صورة الإسلام في وسائل الإعلام الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: دراسة مسحية على طلبة الجامعات الأمريكية** بكر حسن الكرايمة ومحمد خليل محروم	919
	البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كأدوات للهيمنة الغربية: تحليل تاريخي ومعاصر محمد تركي بني سلامة	941
	عيوب ترجمة بكثال لظلال الأصوات ومعناها في القرآن محمد أحمد القرعان	956

اتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو عمل المرأة

رفيق عبد الرحيم خرفان *

تاريخ الاستلام 2016/7/24 تاريخ القبول 2016/10/26

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرّف اتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نحو عمل المرأة من خلال التعرف إلى النواحي الاجتماعية والدينية والاقتصادية وبيئة العمل ومعيقات عمل المرأة تبعاً لمتغيرات الجنس، مكان السكن، العمر، والمستوى التعليمي، وتكوّن مجتمع الدراسة من عينة قوامها (244) فرداً من سكان المخيمات وتمت معالجة البيانات التي تم جمعها إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة، وذلك من خلال تصميم استبانة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوزيعها على مجتمع البحث والدراسة للإجابة عليها، ومن ثم جمع هذه الاستبانات وتحليلها.

وأظهرت الدراسة أن اتجاهات أفراد العينة نحو عمل المرأة كانت إيجابية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، ولكن من ناحية مكان العمل ومعيقات عمل المرأة فقد كانت اتجاهات أفراد العينة موافقة بدرجة مرتفعة؛ على أن المشكلة الرئيسية تكمن في وجود معيقات لعمل المرأة تتلخص فيما يلي: -

- المكان المناسب لعمل المرأة، حيث هناك تفضيل للعمل داخل المخيم وفي القطاع العام.
- بيئة العمل، مثل التحفظ على الاختلاط مع الرجال وساعات العمل الطويلة وتفضيل الفترة الواحدة والصباحية.
- ضعف الرواتب وخاصة في القطاع الخاص.
- محدودية المهن وسيطرة الرجل وثقافة العيب.

وقد كانت نتائج البحث ذات أهمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية؛ لما لها من فوائد ذات قيمة لجميع المسؤولين الذين لهم علاقة باللاجئين الفلسطينيين، من حيث السياسات والخطط المتعلقة بعمل المرأة، كما يتضح في التوصيات، لأنه أول بحث يتم إجراؤه في المخيمات يبحث في الاتجاهات نحو عمل المرأة.

الكلمات المفتاحية: معيقات، عمل المرأة، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، الأردن.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2017.

* مديرية التخطيط والمشاريع، دائرة الشؤون الفلسطينية، وزارة الخارجية، عمان، الأردن.

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهدافها

مقدمــة الدراسة:

أوضحت الدراسات الإحصائية التي قامت بها الوكالة النرويجية "فافو" في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن في عام 2011 أن المرأة تشكل حوالي نصف المجتمع، ومن ثمّ فإن تحقيق التقدم والتطور والتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون مشاركة فعلية منها في جميع مناحي الحياة، وخاصة الاقتصادية التي هي أساس التنمية في جميع المجتمعات. وقد تنبه الأردن إلى أهمية الاستثمار في عمل المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية، من خلال إدخالها إلى سوق العمل ودمجها في العملية التنموية وجعلها عنصراً فاعلاً فيها.

وحيث إن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تعتبر جزءاً من الأردن بمدنه وقراه وباديه، فقد كان هناك اهتمام بقضايا المرأة والعمل على تنميتها وإدخالها سوق العمل الأردني، حيث دخلت في جميع القطاعات وكان لها دور فعال وبارز، ومع ذلك كان هناك من يعملون على تقليص دور المرأة في تنمية المجتمع من خلال إيمانهم بمعتقدات لا أساس لها، وقد بينت الدراسة التي قامت بها الوكالة النرويجية "فافو" في عام 2011 أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لا تتجاوز (9%)، في حين أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في نفس الفترة الزمنية وفقاً للإحصائيات الوطنية بلغت حوالي (14%).

لذلك، جاءت هذه الدراسة لمعرفة اتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نحو عمل المرأة، من حيث المعتقدات الخاطئة التي تدعي أن هناك تعارضاً بين الدين وعمل المرأة، وأن خروجها للعمل يؤثر سلباً عليها وعلى المجتمع، ومن ثَمَ على نسبة مشاركة الإناث بالقوى العاملة. كما ستوضح هذه الدراسة المكان والبيئة المناسبين لعمل المرأة التي تقطن المخيمات وأهم المعيقات والتحديات التي تواجه عمل المرأة من وجهة نظر مجتمعها، من أجل وضع توصيات تعمل على تطوير هذه البيئة ومعالجة المعيقات والتحديات، وتشجيع مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على تشغيل المرأة التي تشكل نصف المجتمع.

مشكلة الدراسة:

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة المتعلقة بعمل المرأة، واتجاهات المجتمع نحو عمل المرأة، لم يتوصل الباحث لأي دراسة تتعلق باتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو عمل المرأة، وإن ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، كما بينته الدراسة التي قامت بها الوكالة النرويجية "فافو"، رغم اهتمام الحكومة الأردنية ووكالة الغوث الدولية والمنظمات الدولية العاملة مع دائرة الشؤون

الفلسطينية بهذا الموضوع، خلق مشكلة تتطلب إجراء دراسة ميدانية للتعرف إلى اتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن نحو عمل المرأة، وسبب هذا الضعف؛ لإيجاد حلول لهذه المشكلة يتم وضعها أمام أصحاب القرار، وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي اتجاهات مجتمع المخيمات نحو عمل المرأة من الناحية الاجتماعية والدينية والاقتصادية بشكلٍ عام؟
2. ما هي اتجاهات مجتمع المخيمات نحو عمل المرأة من حيث البيئة والمكان الأمثل لعمل المرأة؟
3. ما هي اتجاهات مجتمع المخيمات نحو عمل المرأة من حيث أهم المعيقات لعمل المرأة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها أول دراسة تهتم باتجاهات مجتمع المخيمات الفلسطينية في الأردن نحو عمل المرأة، والتعرف إلى أسباب ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة في المخيمات الفلسطينية، رغم التشجيع من جهات عديدة، حيث جاءت هذه الدراسة لتكون وثيقة نابعة من أرض الواقع عن عمل المرأة بيد دائرة الشؤون الفلسطينية؛ لتقوم بالإجراءات اللازمة لمعالجة أسباب هذا الضعف. كما يمكن تقديم هذه الدراسة إلى وكالة الغوث الدولية والمنظمات الدولية للمساعدة في معالجة هذه الأسباب والتحديات التي تحد من عمل المرأة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نحو عمل المرأة، وتحديد أثر متغيرات كل من المواقع، الفئات العمرية، المستويات العلمية، والجنس على اتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نحو عمل المرأة، وبالتالي سيكون هناك وثيقة علمية من أرض الواقع تستطيع دائرة الشؤون الفلسطينية من خلالها:

1. بناء إستراتيجية خاصة لتمكين المرأة وتشجيعها على العمل، والحد من الأفكار والمعتقدات الخاطئة عن عمل المرأة عند بعض فئات المجتمع، ومعالجة التحديات التي تحد من عمل المرأة.
2. تشجيع المنظمات الدولية على العمل في مجال تمكين المرأة، جنباً إلى جنب مع دائرة الشؤون الفلسطينية، من خلال الاطلاع على الأسباب التي تحدْ من عمل المرأة، وتبنيَ الحلول المناسبة لذلك.

3. نشر مخرجات هذه الدراسة على جميع مؤسسات المجتمع المدني في مخيمات اللاجئين الفلسطينية المنتشرة في الأردن؛ للاستفادة منها في تشجيع مجتمع المخيمات على عمل المرأة.

فرضيات الدراسة: -

ستجيب هذه الدراسة عن الفرضيتين الآتيتين:

- الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05) في الاتجاهات نحو عمل المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تعزى للجنس ومكان السكن والمستوى العلمي والفئات العمرية.
- الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05) في الاتجاهات نحو عمل المرأة من ناحية معيقات عمل المرأة تعزى للجنس ومكان السكن والمستوى العلمي والفئات العمرية.

تعريف المصطلحات:

الاتجاهات: يعرف الاتجاه بأنه "مفهوم يعبر عن التنظيمات السلوكية التي تعبر بدورها عن علاقة الإنسان بجزء معين من بيئته الخارجية، أو الموضوعات الاجتماعية أو الأمور المعنوية، كما يعبر عن ذلك لفظاً وعملاً بالقول التام أو الرفض التام، أو على أية نقطة في البعد المستمر بين نقطتين تمثلان الموافقة التامة أو الرفض التام"[1].

التعريف الإجرائي: يتمثل في الدرجة التي يحصل عليها المستجيبون على استبانة قياس الاتجاهات التي يعدّها الباحث.

المرأة العاملة: "هي التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها، سواء كانت موظفة في القطاع الخاص أو العام، وتقوم في الوقت نفسه بأدوارها كزوجة وأم، إلى جانب دورها موظفة"[2].

التعريف الإجرائي في هذا البحث هو المرأة اللاجئة التي تعمل بأجر في القطاعين العام والخاص وتسكن في أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: هو قاطنو مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثلاث عشرة المنتشرة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية من رجال ونساء وشباب وشيوخ ووجهاء ورجال دين ومؤسسات مجتمع مدني[3].

التعريف الإجرائي: أفراد من المجتمع يقطنون أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ويحملون بطاقة إعاشة صادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

المستوى التعليمي: هو الدرجة العلمية للفرد، بينما **التعريف الإجرائي** في هذا البحث هو أعلى شهادة علمية حصل عليها أحد أفراد عينة البحث.

العامل: كل شخص ذكراً كان أو أنثى يؤدي عملاً لقاء أجر، ويكون تابعاً لصاحب العمل وتحت إمرته، ويشمل ذلك الأحداث، ومن كان قيد التجربة أو التأهيل[4].

التعريف الاجرائي: كل فرد يعمل لدى الآخرين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات لقاء أجر محدد.

العمل: كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر، سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي[5].

التعريف الإجرائي: هو المشاركة في النشاط الاقتصادي بصفة دائمة أو مؤقتة، سواء كانت هذه المشاركة بذل جهد بدني أو فكري مقابل أجر.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

على الرغم من تحسن أوضاع المرأة في العمل، ودخولها معظم القطاعات الاقتصادية، إلا أنها ما زالت تعاني من معضلة التمييز بينها وبين الرجل وعدم التكافؤ بينهما في الفرص والدخل. ويتم تعليل سبب التمييز ضد المرأة بالعوامل الاجتماعية والثقافية التي ترى أن عمل المرأة ينحصر في العمل في المنزل ورعاية الأطفال، والعوامل الاقتصادية التي ترى أن المرأة أقل كفاءة من الرجل، ومعيقات عمل المرأة من حيث مكان العمل وفترة الدوام والاختلاط مع الرجل وغيرها.

وفي هذا البحث سوف أعرض ثلاث نظريات يمكن من خلالها تفسير التمييز والاتجاهات نحو عمل المرأة.

1- نظرية رأس المال البشري:

تنطلق هذه النظرية من فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة، التي تركز على عقلانية أفراد المجتمع المتمثلة بتعظيم الفائدة عند القيام بأي عمل. وفي هذا السياق ينظر إلى جميع أفراد المجتمع (رجالاً ونساء) نظره متجانسة وبخاصة في القضايا الاقتصادية، ومن هنا جاء مفهوم Home-economics الذي يعني تجانس الإنسان الاقتصادي.

وعند تطبيق عامل رأس المال البشري يكون من الأجدى تشغيل الرجل؛ وذلك بسبب عامل الكفاءة من جهة، والاستمرار بالعمل من جهة أخرى. أما المرأة فتعد أقل كفاءة، وأنها عرضة للزواج والولادة والانقطاع عن العمل. وهذا الانقطاع سيؤدي إلى خسارة اقتصادية، وإلى عدم التمكن من التواصل مع التطورات المهنية والوظيفية.

لقد تعرض هذا الفكر لكثير من الانتقادات، الأمر الذي أدى إلى تطويره، ولكنه بقي في جوهره ثابتاً، فالفكر الجديد الذي يعرف بـ New home economics ينطلق من أسس الاقتصاد الجزئي الذي ينظر إلى الأسرة كمؤسسة أو شركة اقتصادية صغيرة يقف فيها الرجل والمرأة أمام قضية تقسيم العمل وتقسيم الوقت. وتقسيم العمل يعني أن يقوم الرجل والمرأة باقتسام العمل في الشركة والبيت . وهنا لا يتم الحديث عن التمييز ضد المرأة، وإنما التركيز على مبدأ الميزة التفضيلية التي تنص على العقلانية الاقتصادية في عملية الاختيار بين العمل في الشركة والعمل في البيت.

رأس المال البشري (الكفاءة التي يتمتع بها الشخص) هو في حد ذاته استثمار، وينبغي الاستفادة منه في الحد الأقصى (العقلانية) وبما أن المرأة لا تستطيع مواصلة العمل كالرجل؛ للأسباب التي ذكرت سابقا (الحمل والولادة) فإن عائد الاستثمار يكون أكبر في حالة عمل الرجل منه في حالة المرأة، وبالتالي تكون الاتجاهات سلبية نحو عمل المرأة، فهي قضية حسابية وليست قضية تمييز ضد المرأة.

"لقد تعرض فكر نظرية رأس المال البشري إلى كثير من الانتقاد، وبخاصة من الاتجاه النسوي، كونه يقتصر على عمل المرأة من الطبقة الوسطى في المدينة، ومن ناحية أخرى فليس كل النساء يتزوجن وينقطعن عن العمل بسبب الحمل والولادة والأمومة. كما أنه يتم معالجة الموضوع من منطلق عامل العرض وليس عامل الطلب"[(6)].

2- اقتصاديات التمييز ضد المرأة:

يرى أصحاب هذا الفكر أمثال Becker أن للإنسان رغبة كامنة في التمييز بين الأفراد والمجموعات بناء على العرق والدين والنوع وحتى الجنسية. وغالبا ما يحمل الإنسان فكرة سلبية عن الآخرين. فالموظفون الرجال مثلا يفضلون التعامل مع أبناء جنسهم أكثر من التعامل مع المرأة، باعتبارها مختلفة عنهم. وعندما يطلب منهم تبرير ذلك، غالبا ما تكون الإجابة بشكل عفوي أن الرجل واحد منهم. ويؤدي هذا التمييز إلى ضعف التعاون مع المرأة العاملة حتى إن الزبائن الذين يجري التعامل معهم يفضلون استشارة الرجل على المرأة. وينظر صاحب العمل إلى هذا السلوك على أنه خسارة لمؤسسته ويجب تعويضها من خلال إعطاء راتب أدنى للمرأة مقابل الرجل، حتى لو تساوت المرأة مع الرجل في الكفاءة الإنتاجية. وينظر إلى هذا النموذج من التعليل على أنه مؤقت . فالمؤسسات الاقتصادية التي يعمل فيها النساء مثلا تدفع أجورا أقل، وتصبح منافسة أكثر من تلك

التي يعمل فيها الرجال، ولهذا يزداد الطلب على عمل النساء، أو تضطر المؤسسات التي يعمل فيها الذكور (في القطاع نفسه) إلى الإغلاق.

وهناك من يقوم بالتحيز ضد المرأة من مرجعية إحصائية . فصاحب العمل مثلا لا يعرف مسبقا حجم إنتاجية المرأة أو الرجل، ولكن لديه إحصائية عن عدد الأيام التي تتغيبها المرأة عن العمل، وتكون في الغالب أكثر من التي يتغيبها الرجل.

وهنا يقف صاحب العمل أمام خيارين : إما رفض تشغيل المرأة وإما عرض راتب أقل. وفي كلتا الحالتين نلمس بوضوح الاتجاه السلبي نحو عمل المرأة والتمييز ضد المرأة. وفي حالة تشغيل المرأة براتب أقل، فإن ذلك سيؤدي إلى التذمر والشعور بالظلم، ويؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية، الأمر الذي سيعود بالضرر على الاقتصاد الوطني[7].

3- نموذج الدور البديل:

غالبا ما نجد أن نسبة النساء والشباب والمهاجرين العاطلين من العمل هي الأكبر في المجتمع، وبخاصة في الوظائف الثانوية. فعلى الرغم من تفسير النظريات السابقة لهذه الظاهرة، إلا أن هناك تفسيرا آخر مفاده أن الفئات الاجتماعية، ومنها المرأة، قابلة للاستغلال ويمكن أن يمارس عليها الضغط أو الظلم دون أن تبدي مقاومة تذكر. ويعود السبب من وجهة نظر أصحاب العمل إلى وجود البديل لها في السوق لعدم تمتعها برأس مال بشري مميز من جهة، وعدم قدرتها على مواجهة قوة السوق أو قوة رجال الأعمال من جهة أخرى.

وتشترك هذه الفئات في وجود بديل لها خارج سوق العمل فالمرأة يمكنها العودة إلى المنزل أو إلى الأسرة. كما يمكن للمهاجر العودة إلى وطنه، ونظرا لتفعيل هذه الفئة لهذا الدور البديل، فإن انتماءها لفرصة العمل الممنوحة لها ضعيفة. ولهذا لا نجدها تنخرط في النقابات العمالية أو الاتحادات النقابية بنفس القوة التي ينخرط فيها الرجل، مما يؤدي إلى تكون اتجاهات سلبية في المجتمعات نحو عمل المرأة[8].

وبعيداً عن النظريات المتعلقة بعمل المرأة لا بدّ من التطرق الى أمور مهمة تتعلق بعمل المرأة منها:

الثقافة المجتمعية للمخيم الفلسطيني في الأردن (فيما يتعلق بعمل المرأة):

إن مجمل العادات والتقاليد المتعلقة بمختلف مناحي الحياة اليومية تعكس أنماطاً قروية وبدوية، لأن الغالبية الساحقة من سكان المخيمات قرويون وبدو (مع بعض الاستثناءات كما هو حال مخيم الحسين)، ومع مرور الزمن واختلاط العائلات التي تقيم في المخيمات، أو كانت تقيم فيها، وأبناء القرى الأردنية المختلفة، سواء بالعمل أو بعلاقات النسب عبر عشرات السنين،

تداخلت أنماط الحياة والعادات والتقاليد في العديد من الجوانب، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة وخروجها إلى سوق العمل.

إلى جانب ذلك، تتسم ثقافة المخيم في الأردن بأنها مجتمعات محافظة في علاقاتها الأسرية واليومية، التي تعد امتداداً لثقافة البلدات والقرى والبادية الفلسطينية، وتتأثر ببعض القوى السياسية الدينية ذات النفوذ الكبير داخل المخيمات، وخاصة فيما يتعلق بدور المرأة في المجتمع، الذي ما زال هامشياً إلى حد كبير، إذ إن ثقافة الرجل في المخيم، والمفاهيم الاجتماعية الشرقية بشكل عام، تعتقد بأن دور المرأة هو القيام بإدارة منزلها ورعاية أطفالها، ولكن هذا لا يلغي وجود بعض التحولات في بعض الجوانب التي أملتها حاجات التطور المجتمعي، مثل التحاق المرأة بالمدارس والمعاهد والجامعات، وخروجها إلى سوق العمل وترشحها للانتخابات النيابية[9].

المرأة العاملة في المجتمعات العربية:

تعاني المرأة العاملة في المجتمعات العربية من صراعات كثيرة، منها ازدواجية الدور، فهي تمارس العمل الوظيفي لمساعدة الزوج والأبناء على الحياة، والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية للنهوض بمجتمعها ووطنها، أما الدور الآخر فهو ممارسة دور ربة المنزل، بقيامها برعاية الأبناء والمنزل وأداء ما عليها من حقوق وواجبات تجاه الأسرة والأبناء.

والمرأة تعاني من ظروف العمل المجهدة جسدياً ونفسياً وذلك بسبب قلقها الدائم على أبنائها وهي خارج المنزل. إن ما تعانيه المرأة العاملة يعد إسهاماً منها في بناء الأسرة، وإن لخروج المرأة للعمل آثاراً سلبية عليها تنعكس بشكل غير مباشر على أطفالها، والمرأة العاملة تعاني من كثير من الضغوط النفسية والاجتماعية، حيث تكون أكثر عرضة لمشاكل الصحة النفسية الناتجة عن خروج المرأة لميدان العمل، وعلى الرغم من ترحيب المجتمعات كافة بخروج المرأة للعمل وإعطائها مجالات مختلفة فيه إلا أن دور المرأة الأساسي يبقى في مجال الأمومة ورعاية الأسرة والأطفال وإشباع حاجاتهم العاطفية والاجتماعية والعقلية والجسمية. ونتيجة لعمل المرأة ظهر الكثير من الآثار، بعضها إيجابية كزيادة التفاهم والأنس بين المرأة والرجل، واحترام الرجل للمرأة، وارتفاع مكانة المرأة في المجتمع، والمشاركة الزوجية في شؤون الأسرة، وكذلك الحد من سلطة الرجل في المنزل، ومشاركة المرأة زوجها، بدرجة كبيرة، في شؤون الأسرة، واتخاذ القرارات[10].

دوافع خروج المرأة للعمل:

هناك عدة دوافع لخروج المرأة للعمل، إلا أن الوضع الاقتصادي هو الدافع الأساسي وذلك لتحسين وضع الأسرة، واعتماد المرأة على نفسها، وأحياناً يكون عمل المرأة عاملاً مساعداً في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة.

أما المرأة من الطبقة العليا فهي تعمل من أجل الاستمتاع بالعمل، وفي بعض الطبقات يكون عمل المرأة من أجل الرقي بمستوى التعليم، والوصول إلى مكانة اجتماعية راقية، وتحقيق الكماليات المختلفة، والوصول إلى تحقيق الذات، وبعض النساء يكون لديهن رغبة في العمل وذلك لشعورهن بالملل والضجر أثناء وجودهن في المنازل[11].

المشاركة الاقتصادية للمرأة:

أوصت ورقة عمل أعدها المرصد العمالي الأردني بضرورة تحسين قدرات الاقتصاد الأردني النظامي، بهدف خلق فرص عمل كافية ولائقة لجميع الداخلين الجدد له، وتحسين شروط العمل في الأردن بشكل عام وخاصة النساء.

وأوضحت "ورقة تقدير موقف" التي أصدرها المرصد بمناسبة يوم المرأة العالمي، أن إلقاء الضوء على واقع المرأة الأردنية في سوق العمل إلى جانب رصد التغييرات في أوضاع المرأة على أرض الواقع سواء في سوق العمل أو في جانب التشريعات والسياسات، يؤدي إلى تحسين شروط العمل للنساء وبالتالي يصبح أكثر جاذبية لهن، بالإضافة إلى عمل مراجعة لمختلف الإستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل، سواء تلك الصادرة عن المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، ليس بهدف قوننة حقوق المرأة وحمايتها فحسب، بل لضمان تنفيذ هذه الحقوق على أرض الواقع.

وأشارت إلى ضرورة العمل باتجاهين عمليين، يتمثل الأول في تحسين أداء الحكومة، وبخاصة وزارة العمل لإنفاذ الحقوق، ويتمثل الثاني في تسهيل قيام قوى اجتماعية موازية لقوة أصحاب العمل تتمثل في فتح الباب أمام تشكيل نقابات عمالية لجميع فئات العاملين بأجر، تتمتع بالاستقلالية والديمقراطية لتتمكن من أداء عملها بفاعلية في الضغط لتحسين شروط العمل.

وعلى المستوى المحلي، لم نلحظ في هذا العام أية تطورات جوهرية على وضع المرأة، لا بل استمر تراجع معدلات المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل للإناث منسوبة إلى عدد السكان من الإناث 15 سنة فأكثر)، إذ كان يبلغ في عام 2012 ما نسبته 14.9 %، وسجل 14.1% في عام 2013 ثم 12.6% في عام 2014، واستقرت عند 12.4% خلال الربع الرابع من عام 2015، في حين بلغ المعدل عند الذكور 58.5%، الأمر الذي يشير إلى أن الجهود التي بذلت، وما زالت

تبذل في سبيل زيادة دمج المرأة في الحياة الاقتصادية الأردنية لم تكن فعالة، ولا تزال دون المستوى المطلوب[12].

ثانياً: الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على دراسات سابقة باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية كما يلي:

(أ) الدراسات العربية:

دراسة (حداد، 2000) بعنوان "دور المرأة الأردنية في القوى العاملة في القطاع الحكومي": هدف هذا البحث إلى دراسة دور المرأة الأردنية وتحليله، والتعرف إلى مدى إسهامها في القوى العاملة في القطاع الحكومي، ومدى تأثير هذا الإسهام في العوامل الاجتماعية والاقتصادية، كما تبين الدراسة تطور نمو القوى العاملة النسوية الأردنية في القطاع الحكومي خلال الفترة (1986-1996).

وأهم النتائج التي أظهرتها الدراسة هي أن نسبة إسهام المرأة الأردنية في رفد وظائف القطاع الحكومي تتردد بين (28-32%) من العدد الإجمالي لعدد الموظفين في القطاع الحكومي خلال الفترة (1986-1987) كما توصلت الدراسة إلى أن ثلثي الموظفات الأردنيات يعملن في وزارة التربية والتعليم، وأن القطاع الحكومي هو المستفيد الأكبر من العمالة النسوية الأردنية.

دراسة (الدكتورة خلود المراشدة، 2011) بعنوان "المرأة والرجل في أرقام": هدفت الدراسة إلى التعرف إلى وضع المرأة في سوق العمل، حيث كشفت الدراسة أن ضعف المرأة في الحياة الاقتصادية الأردنية يعد من المشكلات الأساسية التي يواجهها الاقتصاد الوطني؛ فهي من جانب تحرم طاقات إنتاجية كبيرة من الإسهام في بناء الاقتصاد الوطني، ومن جانب آخر تزيد من نسبة الإعالة في المجتمع الأردني، حيث يعيل كل مواطن أربعة آخرين وهذه النسبة تعد من أعلى النسب في العالم.

كما بينت الدراسة أن هناك تفاوتاً في الأجور بشكل عام بين الذكور والإناث لصالح الذكور، رغم العمل في المهنة نفسها، كما تَرَكَزَ عمل الإناث في المهن المتخصصة، والفنية، والمتخصصات المساعدات، مثل المهن التعليمية والخدمات الصحية.

وسعت الدراسة إلى الاطلاع على وضع المرأة في سوق العمل الأردني والتعرف إلى الخصائص الديموغرافية للمرأة العاملة في سوق العمل، والخصائص المهنية والتعليمية، والمشاركة الاقتصادية للمرأة، سواء كانت مشتغلة أو عاطلة من العمل بالمقارنة مع الرجل،

بالإضافة إلى الاطلاع على الصعوبات التي تواجه المرأة، وتحول دون عملها لحسابها الخاص والتعرف إلى أسباب ضعف مشاركتها في سوق العمل.

وأشارت الدراسة إلى أن معدلات البطالة للإناث أعلى منها للذكور، وهي في الريف أعلى منها في الحضر، حيث بلغت نسبة البطالة لدى الذكور في الريف لعام 2010 ما نسبته 11.3% مقابل 20.4% للإناث. أما في الحضر فقد كان لدى الذكور 10.5% مقابل 18.8% للإناث، كما تبين أن 76.8% من الإناث غير النشيطات اقتصادياً هن ربات بيوت، وأن نسبة الإناث اللواتي لهن دخل متدنٍ بلغت 0.2% كما أن نسبة الذكور العاملين لحسابهم الخاص أعلى من نسبة الإناث رغم العمل في نفس المهنة.

وأشارت الدراسة إلى أن البطالة تتركز في ثلاث محافظات رئيسية هي عمان وإربد والزرقاء، كما أن أعلى معدل بطالة لدى الإناث كان لدى ذوات التعليم الجامعي فأعلى، يليه اللواتي يحملن شهادة الدبلوم، بينما كانت أعلى نسبة بطالة لدى الذكور عند الذين تعليمهم أقل من شهادة الثانوية العامة.

وقالت الدراسة إن معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن تتأثر بالحالة الاجتماعية وعدد أعمار الأطفال لديها، ومدى توفر الخدمات المتعلقة بالمرأة العاملة وبخاصة دور الحضانة، كما أن حجم قوة العمل النسائية يتأثر إلى حد كبير بعمر المرأة وزواجها، وأن الانسحاب من سوق العمل بالنسبة للمرأة يزداد طردياً مع ازدياد عدد المتزوجات العاملات، ومع ازدياد الإنجاب للمرأة العاملة، هذا إلى جانب ارتفاع كلفة تشغيلها خاصة بعد زواجها، إذ يتحمل صاحب العمل وحده كلفة إجازات الأمومة والرضاعة، وكونه صاحب القرار بالتوظيف فإنه يحجم عن توظيف المرأة المتزوجة.

كما أن انخفاض العوائد على العمل بالإضافة إلى تفاوت الأجور لصالح الرجل يعد سبباً آخر لتدني المشاركة، وتعاني النساء العاملات في القطاع الخاص من تمييز أكبر في الأجور مقارنة مع نظيراتهن في القطاع العام.

دراسة (هيام كلمات، 2012) بعنوان "معوقات مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل": هدفت الدراسة إلى التعرف إلى معوقات مشاركة المرأة الأردنية في قوة العمل ووضع التوصيات المناسبة لمعالجتها، وقد تم التوصل إلى المعوقات التالية وبحسب المحاور الخمسة المعتمدة:

أولاً: المحور الاجتماعي والثقافي والأسرة:

ما زالت المرأة تعاني من تسلط أفراد الأسرة الذكور في كل ما يتعلق بأمورها الحياتية، من تعليم وعمل ومشاركة في النشاطات الاجتماعية، حيث يصعب على الرجل تقبل المشاركة في تحمل بعض المسؤوليات الأسرية، بالرغم من أن الوضع الاقتصادي يجبر المرأة على البحث عن عمل للمشاركة في تحمل أعباء الأسرة.

ثانياً: المحور التعليمي والمهارات:

إن إقبال النساء على التخصصات الاجتماعية نابع من كونها أقل من حيث الكلفة المالية، لكن لا طلب عليها في القطاع الخاص، والتوظيف في القطاع العام محدود، لذلك لا بدّ من ضرورة نشر وتشجيع ما يسمى" التعليم من أجل التنمية " وليس للشهادة فقط، بمعنى أن يخدم التعليم متطلبات سوق العمل لا أن يسهم في تخريج البطالة، وتعميم مفهوم " التعلم مدى الحياة " بمعنى ضرورة التطوير المستمر للمهارات لمواكبة المتغيرات المستمرة والمطلوبة في سوق العمل، بحيث تواكبها المرأة في حياتها العملية ليسهم في رفع إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة. كما أن المؤهل العلمي العالي كالماجستير والدكتوراه يشكل عائقاً آخر أمام المرأة بحجة أنها مؤهلة أكثر من المطلوب، ولتفادي الرواتب العالية.

ثالثا: محور المشاركة الاقتصادية وبيئة العمل:

تحاول العديد من المنشآت، خاصة الصغيرة والمتوسطة، التحايل على قانون العمل بعدم التقيد بشروط العقود المبرمة مع النساء العاملات، فيما يتعلق بالأجور وإجازة الأمومة وساعات العمل والاشتراك في الضمان الاجتماعي، وتفضل الكثير من المؤسسات النساء العزباوات لتفادي حالات الغياب لرعاية أطفالهن في حالات المرض أحياناً، كما يشكل ارتداء الحجاب عائقاً في توظيف النساء في بعض القطاعات كالبنوك وقطاع السياحة.

كما أن ظروف العمل غير المناسبة؛ كالاضطرار للوقوف طوال اليوم دون توفير مقاعد لهن، أو النقص في التهوية أو التدفئة المناسبة، تشكل عائقاً امام عمل المرأة.

رابعاً: محور القوانين والأنظمة:

يُعد قانون العمل الأردني من أفضل القوانين العربية، ولكن تكمن المشكلة في التعدي والتحايل عليه، خاصة في العديد من المدارس والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحيث لا التزام بشروط القانون من حيث الأجور والإجازات وبيئة العمل وشمول العاملات بالضمان الاجتماعي، مما يحد من المشاركة الفعالة للمرأة في سوق العمل.

خامساً: محور المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الوطنية والدولية والصناديق والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، إلا أن النساء يعزفن عن الانخراط في هذا القطاع وبخاصة أن الأهل لا يشجعونهن خوفاً من فشل المشروع واضطرار الأسرة لسداد القرض المترتب على المشروع. كما أن النساء يعانين من صعوبة الحصول على التمويل، وخاصة توفير الكفالات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم لإقامة المشاريع.

دراسة (رزان الزعبي وأمل الخاروف، 2015) بعنوان "موقف الشباب من عمل المرأة في القطاع السياحي": هدفت الدراسة إلى تعرف الاتجاهات نحو عمل المرأة في القطاع السياحي في الأردن، من خلال التعرف إلى العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، ورغبة الشباب في عمل المرأة في القطاع السياحي، والتعرف إلى التحديات التي تحول دون عمل المرأة في القطاع السياحي، وعلاقتها بالعوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك التعرف إلى التطلعات والحلول التي قد تسهم في زيادة مشاركة المرأة في قطاع السياحة من وجهة نظر الشباب.

وقد أظهرت النتائج إدراكاً واضحاً من قبل الطلاب والطالبات للتحديات التي تحول دون عمل المرأة في قطاع السياحة، وعن تأثير العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على التحديات التي تحول دون عمل المرأة في قطاع السياحة. وأظهرت النتائج اتفاقا بين الإناث والذكور في هذه التحديات، وبينت النتائج أثر السنة الدراسية الرابعة والعمر من 22-24 سنة، وطلاب وطالبات كليتي التاريخ واللغات، ودخل الأسرة أكثر من 500 دينار، والأسرة الصغيرة وكذلك ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين. جميع هذه العوامل كان لها أثر إيجابي على مدى إدراك الطلاب والطالبات لهذه التحديات، وأما مكان السكن فقد كانت الطالبات من سكان القرية لديهن إدراك أفضل، في المقابل كان الطلاب من سكان البادية لديهم إدراك أفضل لهذه التحديات. وعن المحفزات التي تشجع عمل المرأة في قطاع السياحة، بينت النتائج أنه، وبالإجمال، كان هناك تأييد كبير من قبل الطلاب والطالبات لهذه المحفزات.

دراسة (سعيد حمايل، 2002) بعنوان "اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة": هدفت الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة، إضافة إلى تحديد الفروق في اتجاهات الطلبة في الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة تبعاً لمتغيرات الجنس، الكلية، عمل الأم، عمل الأب، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة، المستوى الدراسي، والمعدل الأكاديمي.

وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. إن اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة إيجابية حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة على اتجاهات الطلبة (65,61%).
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة على اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة تعزى لمتغيرات الجنس، وعمل الأم، وعمل الأب، ومكان الإقامة، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى الدراسي، والمعدل الأكاديمي.
3. لم تكن الفروق ذات دالة إحصائياً تبعاً لمتغير الكلية.

(ب) الدراسات الأجنبية:

دراسة الوكالة النرويجية "فافو" (FAFO,2011): هدفت الدراسة إلى دراسة الجوانب المعيشية لحياة اللاجئين الفلسطينيين في أماكن سكناهم، حيث أصبح ذلك مطلباً مهماً لما له من آثار وتبعات تنموية مختلفة، بشكل يوضح الظروف الحقيقية لمستويات الحياة التي يحياها أولئك اللاجئون، ومدى تشابه هذه الظروف بمثيلاتها في قطاعات السكان الأخرى في المجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والاستخلاصات البالغة الأهمية بالنسبة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات في الأردن، وكان لعمل المرأة جانب كبير من هذه الدراسة، حيث تم توفير قاعدة بيانات كبيرة وموثقة ودقيقة ستعزز من قدرات دائرة الشؤون الفلسطينية والمؤسسات الدولية والحكومية في الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات لرسم السياسات، واتخاذ القرارات الملائمة لهذه الشريحة الوطنية، وفق معايير المصلحة الوطنية العليا للدولة الأردنية.

ومن أهم النتائج لدراسة فافو أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة لا يتجاوز 14%، وتزداد هذه المشاركة بشكل واضح للواتي حصلن على التعليم لما بعد المرحلة الثانوية، وترتفع المشاركة للنساء بالتعليم العالي بشكل كبير، ومع ذلك فإن البطالة تزداد لدى النساء كلما ارتفعت درجة التحصيل العلمي، وتنخفض نسبة المشاركة بين غير المتزوجات والمتزوجات من 25% إلى 4%، وتميل النساء إلى العمل لساعات أقل من الرجال، ويفضلن الفترة الواحدة والصباحية، كما يفضل مجتمع المخيم أن تعمل المرأة داخل المخيم الذي يقيمون فيه، وأظهر موظفو القطاع العام رضا أكبر من موظفي القطاع الخاص.

دراسة بول (BAll,1991): هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى تأثير مدة عمل الأم والمساندة الاقتصادية لأبنائها على مستوى الطموح والتحصيل العلمي، ولتطبيق دراسته قام باستخدام عينة تكونت من (111) أُمًا عاملة أمريكية ولديهن أبناء في سن (12-18) عاماً،

وأظهرت نتائج الدراسة أنه كلما زادت مدة عمل الأم ارتفع مستوى الطموح والتحصيل التعليمي لأبنائها.

دراسة بيرنات (Biernat,1992): هدفت الدراسة التي أجراها الباحث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعرف إلى ساعات العمل الزائدة وأثر ذلك في بعض السمات الشخصية، تكونت عينة الدراسة من (334) من الذكور و(189) من الإناث المتزوجات، وقد تبين للباحث أن ساعات العمل الزائدة لدى المرأة العاملة، تؤثر سلباً في بعض سمات الشخصية لديها، مثل المزاج الصعب، وعدم وجود روح معنوية عالية لديها، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن ساعات العمل الزائد تؤثر سلباً في متطلبات الأدوار وعلى الأبناء وإشباع المتطلبات الأسرية.

دراسة كوهن (Cohen,1999): هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى ما يعنيه العمل لاثنتي عشرة امرأة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث أسلوب المقابلات المفتوحة. يبين تحليل البيانات أن العوامل التالية تؤثر على نحو مهم في الرفاهية التي تتمتع بها المشاركات: إكمال التعليم، والدعم المقدم من العائلات والناصحين المخلصين، والمساعدة المقدمة من مصادر لم تكن في الحسبان، والخصائص الشخصية، مزاياهن الشخصية: العناد وحب الاستطلاع والمرونة والذكاء، أسهمت بشكل كبير في نجاحهن، وقد يعد التصميم على تحقيق الأهداف والقدرة على التكيف من العوامل الرئيسية للتغلب على العقبات. وحققن فوائد من إتاحة الفرص رغم معارضة المجتمع والعائلة، وفقدان الأبوين والأزواج والتعصب الديني، فقد أكملن تعليمهن ودخلن مكان العمل ونجحن فيه. وأشارت النتائج إلى أن العمل يعني لهؤلاء النساء الاستقلالية والأمن الاقتصادي والتبجيل الذاتي والتثمين الصحي.

(ج) ملخص الدراسات السابقة:

إن جميع الدراسات السابقة تؤكد أهمية عمل المرأة، وأثر عمل المرأة الإيجابي من الناحية الاجتماعية؛ فهو يحقق للمرأة الاستقلالية ويزيد من ثقافتها واحترام المجتمع لها، ويجعلها قادرة على إحداث تغيير في مجتمعها والارتقاء بعائلتها اجتماعياً وثقافياً.

كما أن لعمل المرأة دوراً اقتصاديا مهماً لمجتمعها وعائلتها، ولكن جميع الدراسات السابقة أظهرت ضعف مشاركة المرأة في القوة العاملة وخاصة في الأردن، حيث لم تزد قوة العمل للإناث بالنسبة إلى عدد السكان من الإناث عن 13% وهي دون المستوى المطلوب.

وقد أظهرت الدراسات السابقة أن ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل في الأردن يعود لأسباب كثيرة، بعضها يتعلق ببيئة العمل والمكان المناسب لعمل المرأة، وبعضها الآخر يتعلق بمعيقات كثيرة ومتنوعة، فهناك معيقات اجتماعية تتعلق بتسلط أفراد الأسرة من الذكور في كل ما

يتعلق بأمور المرأة، ومدى تقبل عمل المرأة اجتماعياً في بعض فئات المجتمع الأردني، وهناك معيقات تتعلق بالتعليم والمهارات التي تستطيع المرأة إتقانها، حيث نجد أن هناك نسبة كبيرة من الفتيات يتعلمن من أجل الشهادة فقط، وليس من أجل ان يخدم التعليم متطلبات سوق العمل، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه المرأة في القطاع الخاص من تحايل على قانون العمل الأردني، من حيث الأجور وساعات العمل وبيئة العمل وشمول العاملات بالضمان الاجتماعي.

ويتضح من نتائج هذه الدراسة توافق بنسب عالية مع الدراسات السابقة من جميع النواحي الاجتماعية، والدينية، والاقتصادية، وبيئة العمل ومكانه ومعيقاته، مما يدل على أن الاتجاهات نحو عمل المرأة تكاد تكون متشابهة في جميع المجتمعات، بالرغم من اختلاف الظروف والعوامل، وهذه هي الإضافة المعرفية التي قدمتها هذه الدراسة.

إن كل ما سبق يؤكد ضرورة تكاتف الجهود بين جميع القطاعات للنهوض بعمل المرأة ويجب أن يكون هناك تنسيق بين القطاع الحكومي والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، ومؤسسة العائلة لزيادة مشاركة المرأة التي تمثل نصف المجتمع في القوى العاملة.

الفصل الثالث: المنهجية وإجراءات الدراسة

منهجية البحث:

لغايات الدراسة استخدم الباحث منهج الإحصاء الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك من خلال تصميم استبانة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتوزيعها على مجتمع البحث والدراسة، للإجابة عنها ومن ثم جمع هذه الاستبانات وتحليلها.

مجتمع وعينة الدراسة:

سيكون مجتمع البحث والدراسة خمسة مخيمات هي إربد، وسوف، والبقعة، والوحدات، وحطين؛ كونها تمثل جميع المحافظات التي يوجد فيها مخيمات لاجئين فلسطينيين، وهي الأكبر نسبياً من حيث المساحة وعدد السكان. وتعد ممثلة لباقي المخيمات لوجود تشابه كبير في الظروف المحيطة بين مخيمات الدراسة والمخيمات الأخرى، حيث إن التشابه موجود بين مخيم الوحدات ومخيمي الحسين والأمير حسن، وبين مخيم سوف ومخيم مأدبا والطالبية والسخنة، وكذلك الحال بين مخيم إربد ومخيم الزرقاء، في حين تم استثناء مخيم جرش من الدراسة لاختلاف ظروفه المحيطة عن جميع المخيمات الأخرى، حيث إنه بحاجة إلى دراسة مستقلة معمقة، فقد أظهرت دراسة الوكالة النرويجية "فافو" في عام 2011 أن نتائج مخيم جرش كانت الأسوأ في جميع النواحي.

وقد تكونت عينة الدراسة من (244) فرداً من سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وتم اختيارهم بطريق طبقية عشوائية أخذت بعين الاعتبار أعداد الذكور والإناث في كل مخيم، استناداً إلى نسبة عدد الذكور والإناث في كل مخيم من مخيمات الدراسة، اعتماداً على الدراسة التي أجرتها الوكالة النرويجية "فافو" في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وتم تحديد عدد الأفراد من كل مخيم بنسبة فرد لكل (1000) فرد من سكان المخيم ونسبة الذكور والإناث فيه، بحيث لا يقل عدد أفراد العينة من الذكور أو الإناث في أقل مخيم عن (18) لكي تتناسب وعدد المتغيرات المستقلة وبحد أدنى (36) فردا وحد أعلى (70) فردا من كل مخيم تم اختياره ضمن العينة، مع مراعاة الفئات العمرية والمستويات العلمية.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن والجنس

اسم المخيم	عدد سكان المخيم	نسبة سكان المخيم لمجموع المخيمات الخمسة %	عدد أفراد العينة من المخيم	إناث (ث)		ذكور (ذ)	
				نسبة (ث) من سكان المخيم %	عدد (ث) من العينة	نسبة (ذ) من سكان المخيم %	عدد (ذ) من العينة
إربد	23248	8.80	36	50.15	18	49.85	18
سوف	20478	7.75	38	51.68	20	48.32	18
البقعة	120121	45.46	70	48.83	34	51.17	36
الوحدات	49959	18.91	50	48.37	24	51.63	26
حطين	50425	19.08	50	48.67	24	51.33	26
مجموع	264231	100.00	244		120		124

المصدر: دائرة الشؤون الفلسطينية / مديرية خدمات المخيمات، ودراسة الوكالة النرويجية FAFO عام 2011

أداة الدراسة: اعتمد الباحث في جمع البيانات على بيانات أولية من خلال جمع المعلومات من عينة الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب الاستبانة التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة ليتم توجيهها لمجتمع البحث والدراسة.

صدق الأداة:

للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم عرض استبانة الدراسة وأهداف الدراسة وأسئلتها على مجموعة من موظفي دائرة الشؤون الفلسطينية وعددهم (7) من مختلف مديريات الدائرة ومكاتبها المنتشرة في المحافظات، الذين لهم خبرة كبيرة عن مجتمع المخيمات لإبداء رأيهم في مدى صلاحية أداة الدراسة وملاءمتها لقياس أهداف الدراسة، حيث قام الباحث بإجراء

بعض التعديلات على بعض الفقرات وحذف البعض الآخر، لتخرج الاستبانة بالصورة النهائية وبنسبة اتفاق قاربت على 100%.

ثبات أداة الدراسة:

بعد اعتماد أداة الدراسة بصورتها النهائية، تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، وتطبيق برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تراوحت قيمة معامل الثبات بين (0.898) للناحية الاجتماعية وبين (0.745) لناحية بيئة العمل ومكانه، وبما أن المعدل أكبر من (0.6) فإن ذلك جيد ويفي بأغراض الدراسة.

جدول (2): معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمتوسط درجات أفراد العينة

النواحي المؤثرة في اتجاهات مجتمع المخيمات نحو عمل المرأة	معامل الثبات
الناحية الاجتماعية والدينية	0.898
الناحية الاقتصادية	0.868
بيئة العمل ومكانه	0.745
معيقات عمل المرأة	0.752

دالة إحصائية عند P=0.01

المعالجات الإحصائية:

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للحصول على النتائج الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية.

2- الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية

3- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA

ولاستخراج الدرجات على الاستبانة تم إعطاء الإجابات الخمس الدرجات الآتية:

1- (5) درجات للإجابة: موافق بشدة

2- (4) درجات للإجابة: موافق

3- (3) درجات للإجابة: محايد

4- درجتان للإجابة: معارض

5- درجة واحدة للإجابة: معارض بشدة

ولتفسير النتائج تم تصنيف المتوسطات الحسابية كما يلي:

(1,0 – 1,8) متدنٍ، (1,81 – 2,60) مقبول، (2,61 – 3,40) متوسط، (3,41 – 4,20) مرتفع، (4,21 – 5,00) مرتفع جداً.

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة وتحليلها

يتضمن هذا الفصل عرضاً تحليلياً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، من حيث أسئلة الدراسة وفرضياتها على النحو التالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل: توضح الجداول رقم (3,4,5,6) اتجاهات أفراد العينة نحو عمل المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل، تبعاً للجنس ومكان السكن والمستوى العلمي والفئات العمرية على التوالي.

وقد كانت الاتجاهات تبعاً لجميع المتغيرات إيجابية بشكل عام وعلى النحو التالي:

- تبعا لمتغير الجنس: يوضح الجدول رقم (3) أن اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية وبدرجات مرتفعة وقدرها (3.994، 4.162) للذكور والإناث على التوالي، وكانت اتجاهات الإناث أكثر إيجابية من الذكور، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية سنقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي ANOVA.
- تبعا لمتغير مكان السكن: يوضح الجدول رقم (4) أن اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية وبدرجات مرتفعة قدرها (4.215، 4.117، 4.076، 3.923، 4.103) لمخيمات إربد، وسوف، والبقعة، والوحدات، وحطين على التوالي، وكانت اتجاهات مخيم إربد الأكثر إيجابية، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية سنقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي ANOVA.
- تبعا لمتغير المستوى العلمي: يوضح الجدول رقم (5) أن اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية وبدرجات مرتفعة قدرها (4.145، 4.142، 3.924) للبكالوريوس، والدبلوم، والثانوية فما دون على التوالي، وكانت اتجاهات حملة شهادة البكالوريوس الأكثر إيجابية تليها حملة شهادة الدبلوم. ولمعرفة إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية سنقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي ANOVA.
- تبعا لمتغير الفئات العمرية: يوضح الجدول رقم (6) أن اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية وبدرجات مرتفعة قدرها (4.132، 4.108) للشباب والرجال على التوالي وكانت اتجاهات الشباب أكثر إيجابية من الرجال.

جدول رقم (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تبعاً للجنس

الفقرة	الجنس					
	ذكر (ن = 124)		أنثى (ن = 120)		المجموع (ن= 244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عمل المرأة لا يتعارض مع الدين	3.92	.951	4.20	.940	4.06	.954
عمل المرأة لا يتعارض مع العادات والتقاليد الاجتماعية	3.81	.968	4.11	.868	3.95	.931
عمل المرأة يزيد من ثقافتها	3.95	.987	4.36	.786	4.15	.915
عمل المرأة لا يؤثر على واجباتها المنزلية	3.27	1.136	3.74	1.073	3.50	1.128
عمل المرأة يقلل من المشاكل الاجتماعية	3.54	1.122	3.85	.984	3.69	1.066
المرأة العاملة مرغوبة للزواج أكثر من غيرها	4.22	.959	4.36	.818	4.29	.893
الناحية الاجتماعية والدينية	3.78	0.83	4.10	0.74	3.94	0.802
عمل المرأة يجعلها منتجة مما يزيد الناتج المحلي للأردن	4.20	.775	4.46	.647	4.33	.725
عمل المرأة يسهم في خفض نسبة الفقر في مجتمع المخيمات	4.15	.772	4.43	.670	4.29	.737
المرأة العاملة تشارك الرجل في تحمل أعباء الحياة وتكاليفها	4.10	.854	4.48	.686	4.29	.797
الناحية الاقتصادية	4.15	0.70	4.46	0.61	4.30	0.670
من الأفضل أن تعمل المرأة داخل المخيم	3.52	1.115	3.41	1.254	3.47	1.184
من الأفضل أن تعمل المرأة في القطاع العام	3.91	.874	3.87	1.069	3.89	.973
من الأفضل أن تعمل المرأة بنظام الفترة الواحدة	4.25	.670	4.32	.830	4.28	.752

الفقرة	الجنس					
	ذكر (ن = 124)		أنثى (ن = 120)		المجموع (ن= 244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من الأفضل أن تعمل المرأة بنظام الفترة الصباحية	4.31	.677	4.28	.840	4.29	.760
من الأفضل عدم اختلاط المرأة مع الرجل في العمل	4.26	.909	3.76	1.138	4.01	1.056
مكان العمل	4.05	0.62	3.93	0.73	3.99	0.675
الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل	3.994	0.585	4.162	0.512	4.077	0.556

جدول رقم (4): المتوسط الحسابي للناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تبعاً لمكان السكن

الفقرة	مكان السكن					
	إربد (ن=36)	سوف (ن=38)	البقعة (ن=70)	الوحدات (ن=50)	حطين (ن=50)	المجموع (ن=244)
	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
عمل المرأة لا يتعارض مع الدين	4.36	4.11	3.86	3.92	4.22	4.06
عمل المرأة لا يتعارض مع العادات والتقاليد الاجتماعية	4.11	4.00	3.96	3.72	4.04	3.95
عمل المرأة يزيد من ثقافتها	4.44	4.32	3.87	4.00	4.36	4.15
عمل المرأة لا يؤثر على واجباتها المنزلية	3.47	3.13	3.61	3.46	3.70	3.50
عمل المرأة يقلل من المشاكل الاجتماعية	3.89	3.47	3.49	3.74	3.96	3.69

الفقرة	مكان السكن					
	إربد (ن=36)	سوف (ن=38)	البقعة (ن=70)	الوحدات (ن=50)	حطين (ن=50)	المجموع (ن=244)
	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
المرأة العاملة مرغوبة للزواج أكثر من غيرها	4.44	4.50	4.19	4.20	4.24	4.29
الناحية الاجتماعية والدينية	4.12	3.92	3.82	3.84	4.09	3.94
عمل المرأة يجعلها منتجة مما يزيد الناتج المحلي للأردن	4.39	4.26	4.30	4.30	4.40	4.33
عمل المرأة يسهم في خفض نسبة الفقر في مجتمع المخيمات	4.56	4.37	4.26	4.12	4.24	4.29
المرأة العاملة تشارك الرجل في تحمل أعباء الحياة وتكاليفها	4.61	4.42	4.14	4.16	4.30	4.29
الناحية الاقتصادية	4.52	4.35	4.23	4.19	4.31	4.30
من الأفضل أن تعمل المرأة داخل المخيم	3.42	3.61	3.79	2.90	3.52	3.47
من الأفضل أن تعمل المرأة في القطاع العام	3.83	3.84	4.16	3.70	3.78	3.89
من الأفضل أن تعمل المرأة بنظام الفترة الواحدة	4.36	4.39	4.47	4.02	4.14	4.28
من الأفضل أن تعمل المرأة بنظام الفترة الصباحية	4.31	4.39	4.53	4.14	4.02	4.29

الفقرة	مكان السكن					
	إربد (ن=36)	سوف (ن=38)	البقعة (ن=70)	الوحدات (ن=50)	حطين (ن=50)	المجموع (ن=244)
	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
من الأفضل عدم اختلاط المرأة بالرجل في العمل	4.11	4.16	3.90	3.92	4.08	4.01
مكان العمل	4.01	4.08	4.17	3.74	3.91	3.99
الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل	4.215	4.117	4.076	3.923	4.103	4.077

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تبعاً للمستوى العلمي

الفقرة	المستوى التعليمي							
	بكالوريوس أو أعلى (ن = 89)		دبلوم (ن = 81)		ثانوية فما دون (ن =74)		المجموع (ن = 244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عمل المرأة لا يتعارض مع الدين	4.19	.877	4.10	.903	3.85	1.069	4.06	.954
عمل المرأة لا يتعارض مع العادات والتقاليد الاجتماعية	4.01	.923	4.06	.857	3.77	1.001	3.95	.931
عمل المرأة يزيد من ثقافتها	4.29	.757	4.30	.782	3.82	1.127	4.15	.915

الفقرة	المستوى التعليمي							
	بكالوريوس أو أعلى (ن = 89)		دبلوم (ن = 81)		ثانوية فما دون (ن =74)		المجموع (ن = 244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عمل المرأة لا يؤثر على واجباتها المنزلية	3.52	1.109	3.74	1.022	3.23	1.211	3.50	1.128
عمل المرأة يقلل من المشاكل الاجتماعية	3.62	1.028	3.88	1.017	3.58	1.147	3.69	1.066
المرأة العاملة مرغوبة للزواج أكثر من غيرها	4.42	.823	4.40	.769	4.01	1.040	4.29	.893
الناحية الاجتماعية والدينية	4.00	0.72	4.08	0.74	3.71	0.91	3.94	0.802
عمل المرأة يجعلها منتجة مما يزيد الناتج المحلي للأردن	4.46	.604	4.42	.722	4.07	.800	4.33	.725
عمل المرأة يسهم في خفض نسبة الفقر في مجتمع المخيمات	4.45	.622	4.31	.769	4.07	.782	4.29	.737

الفقرة	المستوى التعليمي							
	بكالوريوس أو أعلى (ن = 89)		دبلوم (ن = 81)		ثانوية فما دون (ن =74)		المجموع (ن = 244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المرأة العاملة تشارك الرجل في تحمل أعباء الحياة وتكاليفها	4.43	.689	4.30	.813	4.12	.875	4.29	.797
الناحية الاقتصادية	4.45	0.57	4.34	0.67	4.09	0.73	4.30	0.670
من الأفضل أن تعمل المرأة داخل المخيم	3.45	1.087	3.53	1.236	3.42	1.250	3.47	1.184
من الأفضل أن تعمل المرأة في القطاع العام	3.81	.964	3.95	.947	3.92	1.017	3.89	.973
من الأفضل أن تعمل المرأة بنظام الفترة الواحدة	4.34	.753	4.25	.734	4.26	.777	4.28	.752
من الأفضل أن تعمل المرأة بنظام الفترة الصباحية	4.33	.823	4.25	.716	4.30	.735	4.29	.760

الفقرة	المستوى التعليمي							
	بكالوريوس أو أعلى (ن = 89)		دبلوم (ن = 81)		ثانوية فما دون (ن =74)		المجموع (ن = 244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من الأفضل عدم اختلاط المرأة بالرجل في العمل	4.00	1.128	4.05	.973	3.99	1.066	4.01	1.056
مكان العمل	3.98	0.62	4.00	0.66	3.98	0.76	3.99	0.675
الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل	4.145	0.445	4.142	0.543	3.924	0.658	4.077	0.556

جدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تبعاً للعمر

الفقرة	الفئات العمرية					
	(ن = 125) 16-40		(ن = 119) 41-65		المجموع (ن=244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عمل المرأة لا يتعارض مع الدين	4.16	.902	3.95	.999	4.06	.954
عمل المرأة لا يتعارض مع العادات والتقاليد الاجتماعية	4.07	.881	3.83	.968	3.95	.931
عمل المرأة يزيد من ثقافتها	4.30	.825	3.99	.979	4.15	.915
عمل المرأة لا يؤثر على واجباتها المنزلية	3.61	1.191	3.39	1.051	3.50	1.128
عمل المرأة يقلل من المشاكل الاجتماعية	3.79	1.080	3.59	1.045	3.69	1.066

الفقرة	الفئات العمرية				المجموع (ن=244)	
	(ن = 125) 16-40		(ن = 119) 41-65			
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
المرأة العاملة مرغوبة للزواج أكثر من غيرها	4.35	.873	4.22	.913	4.29	.893
الناحية الاجتماعية والدينية	4.05	0.793	3.83	0.799	3.94	0.802
عمل المرأة يجعلها منتجة مما يزيد الناتج المحلي للأردن	4.39	.659	4.26	.786	4.33	.725
عمل المرأة يسهم في خفض نسبة الفقر في مجتمع المخيمات	4.34	.763	4.23	.706	4.29	.737
المرأة العاملة تشارك الرجل في تحمل أعباء الحياة وتكاليفها	4.41	.794	4.17	.785	4.29	.797
الناحية الاقتصادية	4.38	0.655	4.22	0.678	4.30	0.670
من الأفضل أن تعمل المرأة داخل المخيم	3.52	1.261	3.41	1.100	3.47	1.184
من الأفضل أن تعمل المرأة في القطاع العام	3.90	.990	3.88	.958	3.89	.973
من الأفضل أن تعمل المرأة بنظام الفترة الواحدة	4.24	.777	4.33	.726	4.28	.752
من الأفضل أن تعمل المرأة بنظام الفترة الصباحية	4.26	.772	4.33	.749	4.29	.760
من الأفضل عدم اختلاط المرأة مع الرجل في العمل	3.93	1.123	4.10	.978	4.01	1.056
مكان العمل	3.97	0.681	4.01	0.671	3.99	0.675
الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل	4.132	0.562	4.018	0.545	4.077	0.556

وكانت الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى(0.05) في الاتجاهات نحو عمل المرأة، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تعزى للجنس، ومكان السكن والمستوى العلمي والفئات العمرية. ومن أجل فحص الفرضية تم إجراء تحليل

التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف إلى ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المتغيرات المختلفة، وفيما يلي نتائج التحليل:

المتغير (الجنس):

جدول رقم (7): نتائج تحليل التباين الأحادي للناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل حسب الجنس

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.713	1	1.713	5.653	.018
داخل المجموعات	73.329	242	.303		
المجموع	75.042	243			

مستوى الدلالة (0.018) أقل من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الأولى تبعا لمتغير الجنس، ونقبل بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 في الاتجاهات نحو عمل المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تعزى للجنس، وهي لصالح الإناث، حيث إنهن أكثر إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهن (4.162) بينما للذكور (3.994).

المتغير (مكان السكن):

جدول رقم (8): نتائج تحليل التباين الأحادي للناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل من حيث مكان السكن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.962	4	.490	1.604	.174
داخل المجموعات	73.080	239	.306		
المجموع	75.042	243			

يلاحظ من الجدول (8) أن مستوى الدلالة (0.174) أكبر من (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الأولى تبعاً لمتغير مكان السكن بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05) في الاتجاهات نحو عمل المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تعزى لمكان السكن.

المتغير (المستوى التعليمي):

جدول رقم (9): نتائج تحليل التباين الأحادي للناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تبعاً للمستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.472	2	1.236	4.105	.018
داخل المجموعات	72.570	241	.301		
المجموع	75.042	243			

مستوى الدلالة (0.018) أقل من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الأولى تبعا لمتغير المستوى العلمي، ونقبل بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 في الاتجاهات نحو عمل المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تعزى للمستوى العلمي وهي لصالح حملة شهادة البكالوريوس حيث إنهنّ أكثر إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهن (4.145) بينما للدبلوم (4.142) والثانوية فما دون (3.924).

المتغير (الفئات العمرية):

جدول رقم (10): نتائج تحليل التباين الأحادي للناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تبعاً للفئات العمرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.792	1	.792	2.580	.110
داخل المجموعات	74.250	242	.307		
المجموع	75.042	243			

يلاحظ من الجدول (10) أن مستوى الدلالة (0.110) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الأولى تبعاً لمتغير الفئات العمرية بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى(0.05) في الاتجاهات نحو عمل المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومكان العمل تعزى للفئات العمرية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بمعيقات عمل المرأة: توضح الجداول رقم (14,13,12,11) اتجاهات أفراد العينة نحو عمل المرأة من ناحية معيقات عمل المرأة تبعاً للجنس ومكان السكن والمستوى العلمي والفئات العمرية على التوالي.

وقد كانت الاتجاهات موافقة بدرجة مرتفعة على أن ضعف الرواتب ومحدودية المهن وسيطرة الرجل وانتشار ثقافة العيب من أهم معيقات عمل المرأة، حيث كانت المتوسطات الحسابية بشكل عام (4.25) (3.98)، (3.66)، (3.725) على التوالي.

وكانت الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى(0.05) في الاتجاهات نحو عمل المرأة من ناحية معيقات عمل المرأة تعزى للجنس ومكان السكن والمستوى العلمي والفئات العمرية. ويمكن تحليل النتائج وفق المتغيرات على النحو التالي:

- **تبعا لمتغير الجنس:** يوضح الجدول رقم (11) أن اتجاهات أفراد العينة كانت (4.02, 3.79) للذكور والإناث على التوالي، وكانت إتجاهات الذكور أكثر موافقة وتأكيداً من الإناث.

جدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيقات عمل المرأة تبعاً للجنس

الفقرة	الجنس					
	ذكر (ن = 124)		أنثى (ن = 120)		المجموع (ن = 244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ضعف الرواتب وخاصة في القطاع الخاص	4.26	.825	4.25	.725	4.25	.776
محدودية المهن التي يقبل بها مجتمع المخيمات لعمل المرأة	4.12	.717	3.83	.882	3.98	.814
سيطرة الرجل لاختياره التخصص والمكان لعمل المرأة	3.81	.932	3.50	1.100	3.66	1.028
انتشار ثقافة العيب لعمل المرأة عند بعض فئات مجتمع المخيمات	3.87	1.020	3.58	1.074	3.73	1.055
معيقات عمل المرأة	4.02	0.66	3.79	0.73	3.90	0.702

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية سنقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي ANOVA.

جدول رقم (12): نتائج تحليل التباين الأحادي لمعيقات عمل المرأة تبعاً للجنس

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.13	1	3.13	6.503	0.011
داخل المجموعات	116.467	242	0.481		
المجموع	119.597	243			

مستوى الدلالة (0.011) أقل من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الثانية تبعا لمتغير الجنس، ونقبل بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 في الاتجاهات نحو عمل المرأة من ناحية معيقات عمل المرأة تعزى للجنس وهي لصالح الذكور، حيث إنهم أكثر موافقة على هذه المعيقات من الإناث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للذكور (4.02) بينما للإناث (3.79).

- **تبعا لمتغير مكان السكن:** يوضح الجدول رقم (13) أن اتجاهات أفراد العينة من ناحية معيقات عمل المرأة كانت (4.03، 3.93، 3.96، 3.73، 3.91) لمخيمات إربد، وسوف، والبقعة، الوحدات، وحطين على التوالي.

جدول رقم (13): المتوسط الحسابي لمعيقات عمل المرأة تبعاً لمكان السكن

الفقرة	مكان السكن					
	إربد (ن=36)	سوف (ن=38)	البقعة (ن=70)	الوحدات (ن=50)	حطين (ن=50)	المجموع (ن=244)
	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
ضعف الرواتب وخاصة في القطاع الخاص	4.56	4.29	4.31	3.96	4.22	4.25
محدودية المهن التي يقبل بها مجتمع المخيمات لعمل المرأة	4.19	3.97	3.97	3.86	3.96	3.98
سيطرة الرجل لاختياره التخصص والمكان لعمل المرأة	3.50	3.53	3.84	3.56	3.72	3.66
انتشار ثقافة العيب لعمل المرأة عند بعض فئات مجتمع المخيمات	3.86	3.92	3.70	3.52	3.72	3.73
معيقات عمل المرأة	4.03	3.93	3.96	3.73	3.91	3.90

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية سنقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي ANOVA.

جدول رقم (14): نتائج تحليل التباين الأحادي لمعيقات عمل المرأة تبعاً لمكان السكن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.372	4	0.593	1.209	0.308
داخل المجموعات	117.225	239	0.49		
المجموع	119.597	243			

يلاحظ من الجدول (14) أن مستوى الدلالة (0.308) أكبر من (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الثانية تبعاً لمتغير مكان السكن بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05) في الاتجاهات نحو عمل المرأة من ناحية معيقات عمل المرأة تعزى لمكان السكن.

- **تبعا لمتغير المستوى التعليمي:** يوضح الجدول رقم (15) أن اتجاهات افراد العينة من ناحية معيقات عمل المرأة كانت (3.87، 3.88, 3.98) للمستويات بكالوريوس، دبلوم، وثانوية فما دون على التوالي.

جدول رقم (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيقات عمل المرأة تبعاً للمستوى العلمي

	المستوى التعليمي							
	بكالوريوس أو أعلى (ن = 89)		دبلوم (ن = 81)		ثانوية فما دون (ن =74)		المجموع (ن = 244)	
الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ضعف الرواتب وخاصة في القطاع الخاص	4.20	.786	4.33	.806	4.23	.732	4.25	.776
محدودية المهن التي يقبل بها مجتمع المخيمات لعمل المرأة	3.99	.776	3.89	.837	4.07	.833	3.98	.814

الفقرة	المستوى التعليمي							
	بكالوريوس أو أعلى (ن = 89)		دبلوم (ن = 81)		ثانوية فما دون (ن =74)		المجموع (ن = 244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سيطرة الرجل لاختياره التخصص والمكان لعمل المرأة	3.62	.923	3.60	1.069	3.77	1.105	3.66	1.028
انتشار ثقافة العيب لعمل المرأة عند بعض فئات مجتمع المخيمات	3.67	1.009	3.68	1.047	3.84	1.123	3.73	1.055
معيقات عمل المرأة	4.00	0.72	4.08	0.74	3.71	0.91	3.94	0.802
الناحية الاقتصادية	4.45	0.57	4.34	0.67	4.09	0.73	4.30	0.670
بيئة العمل	3.98	0.62	4.00	0.66	3.98	0.76	3.99	0.675
معيقات عمل المرأة	3.87	0.71	3.88	0.71	3.98	0.68	3.90	0.702

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية سنقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي ANOVA.

جدول رقم (16): نتائج تحليل التباين الأحادي لمعيقات عمل المرأة تبعاً للمستوى العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.546	2	0.273	0.553	0.576
داخل المجموعات	119.051	241	0.494		
المجموع	119.597	243			

يلاحظ من الجدول (16) أن مستوى الدلالة (0.576) أكبر من (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الثانية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى(0.05) في الاتجاهات نحو عمل المرأة من ناحية معيقات عمل المرأة تعزى للمستوى التعليمي.

- **تبعا لمتغير للفئات العمرية:** يوضح الجدول رقم (17) أن اتجاهات أفراد العينة من ناحية معيقات عمل المرأة كانت (3.82, 3.99) للفئات العمرية (شباب 16-40), (رجال 41-65) على التوالي

جدول رقم (17): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيقات عمل المرأة تبعاً للعمر

الفقرة	الفئات العمرية					
	(16-40) ن=125		(41-65) ن=119		المجموع (ن=244)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ضعف الرواتب وخاصة في القطاع الخاص	4.30	0.783	4.21	0.769	4.25	0.776
محدودية المهن التي يقبل بها مجتمع المخيمات لعمل المرأة	3.89	0.882	4.08	0.727	3.98	0.814
سيطرة الرجل لاختياره التخصص والمكان لعمل المرأة	3.54	1.089	3.79	0.947	3.66	1.028
انتشار ثقافة العيب لعمل المرأة عند بعض فئات مجتمع المخيمات	3.58	1.073	3.88	0.894	3.73	1.055
معيقات عمل المرأة	3.82	0.763	3.99	0.623	3.90	0.702

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية بين الفئات العمرية، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (18) الاتي:

جدول رقم (18): نتائج تحليل التباين الأحادي لمعيقات عمل المرأة تبعاً للفئات العمرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.670	1	1.670	3.426	0.065
داخل المجموعات	117.927	242	0.487		
المجموع	119.597	243			

مستوى الدلالة (0.065) أكبر من (0.05). وبالتالي نقبل الفرضية الثانية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05) في الاتجاهات نحو عمل المرأة من ناحية معيقات عمل المرأة تعزى للفئات العمرية.

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو عمل المرأة من النواحي الاجتماعية، والدينية، والاقتصادية، وبيئة عمل المرأة ومعوقاته، تبعاً لمتغيرات الجنس، ومكان السكن، والعمر، والمستوى التعليمي.

ولتحقيق ذلك تم إجراء الدراسة على عينة قوامها (244) فرداً من سكان المخيمات، وبعد عملية جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً، باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) نجد أن نتائج البحث حققت فوائد من الناحية النظرية والتطبيقية، حيث ستكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن اللاجئين الفلسطينيين من حيث السياسات والخطط المتعلقة بعمل المرأة كما يتضح في التوصيات، وفيما يلي عرض لمناقشة النتائج.

أولاً: الناحية الاجتماعية:

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو عمل المرأة من الناحية الاجتماعية كانت إيجابية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (سعيد حمايل، 2002) ولا تتفق مع دراسة (هيام كلمات، 2012) التي توضح صعوبة تقبل الرجل مشاركة المرأة في تحمل بعض المسؤوليات الأسرية. ولم يكن هناك فروق تبعاً لمكان السكن، بينما كانت الإناث أكثر إيجابية وكانت حملة شهادة الدبلوم والبكالوريوس والدراسات العليا أكثر إيجابية من حملة الشهادة الثانوية فما دون.

وكان الشباب ذوي الفئة العمرية (16-40) أكثر رضا من الفئة العمرية (41-65)، كذلك بينت الدراسة أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً على أن المرأة العاملة مرغوبة للزواج أكثر من غيرها، مما يشجع الإناث على العمل، وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (مهند صلاحات، 2004) التي تقول إن بعض المجتمعات ترفض الزواج من المرأة الموظفة باعتبارها خرجت عن الطور والعادة.

ثانياً: الناحية الاقتصادية:

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات أفراد العينة نحو عمل المرأة من الناحية الاقتصادية كانت إيجابية جداً، وهذا يتعارض مع **نظرية "رأس المال البشري"** التي ترى أنه من الأجدى

تشغيل الرجل وذلك بسبب عامل الكفاءة من جهة، والاستمرار في العمل من جهة أخرى. وهذه النتائج تتفق مع دراسة (سعيد حمايل، 2002) ودراسة (FAFO, 2011) وهذا شيء إيجابي يمكن استثماره لتشجيع مجتمع المخيمات على عمل المرأة، حيث إن النتائج توضح بأن هناك شبه إجماع على أن المرأة العاملة منتجة، وتسهم في خفض نسبة الفقر في المجتمع، وتشارك الرجل في تحمل أعباء الحياة وتكاليفها.

ثالثاً: المكان المناسب لعمل المرأة:

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات أفراد العينة نحو بيئة العمل ومكانه كانت مرتفعة من حيث تفضيل عمل المرأة داخل المخيم وفي القطاع العام، وبنظام الفترة الواحدة والصباحية، وهذا يتفق مع دراسة (هيام كلمات، 2012)، ودراسة (FAFO, 2011) ودراسة (حداد، 2000) من حيث الرغبة في العمل في القطاع العام، وعدم الرغبة في ساعات العمل الطويلة، وعدم الاختلاط بين الرجل والمرأة في مكان العمل، ويرجع ذلك إلى البيئة المحافظة التي يعيشها معظم سكان المخيمات، وهذا يتفق مع **"نظرية اقتصاديات التمييز ضد المرأة"**، وتعد هذه النتائج إجابة عن سؤال الدراسة الثاني من حيث البيئة والمكان الأمثل لعمل المرأة.

رابعاً: معيقات عمل المرأة:

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة على أن ضعف الرواتب وخاصة في القطاع الخاص، ومحدودية المهن التي تقبل بها مجتمع المخيمات لعمل المرأة، وسيطرة الرجل، وانتشار ثقافة العيب لعمل المرأة من أهم معيقات عمل المرأة، وتتفق هذه النتائج مع **نظرية "نموذج الدور البديل"** وتتفق هذه النتائج مع دراسة (هيام كلمات، 2012) من حيث تسلط أفراد الأسرة الذكور في كل ما يتعلق بأمور المرأة الحياتية، من تعليم وعمل، ويرجع ذلك إلى المجتمع الذكوري المنتشر في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والذي يحاول دائماً السيطرة على المرأة والانتقاص من حقها بالرواتب، بحجة أنها أقل كفاءة من الرجل.

وبناء على نتائج البحث نستطيع القول إن مجتمع المخيمات بشكل عام يتمتع باتجاهات إيجابية نحو عمل المرأة من جميع النواحي، وبما يمكن أن نعزيه إلى إزدياد وعي مجتمع المخيم بأهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية، وصعوبة الظروف الاقتصادية التي تزيد من أهمية التركيز على عمل المرأة، ولكن تبقى المشكلة في معالجة معيقات عمل المرأة بشكل عام.

التوصيات:

1- حث القطاع العام على توظيف نسبة معقولة من إناث المخيمات الفلسطينية، لأنه القطاع المفضل لعمل المرأة في المخيمات كما أظهرته نتائج البحث.

2- تقديم هذا البحث للمنظمات الدولية العاملة مع دائرة الشؤون الفلسطينية للمساعدة في معالجة معيقات عمل المرأة من خلال تبني وتمويل مشاريع في هذا الاتجاه.

3- التعاون مع المنظمات الدولية المهتمة بعمل المرأة في الأردن، مثل الوكالة اليابانية (جايكا) لإنشاء مشاريع داخل المخيمات، يكون الهدف منها تشغيل المرأة، حيث أظهر البحث أن نسبة كبيرة جداً من مجتمع المخيمات تفضل عمل المرأة داخل المخيمات.

4- على الوزارات والدوائر الحكومية تبني خارطة طريق واضحة المعالم لزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة ونسبة مشاركتها الاقتصادية؛ بإجراء إصلاحات في السياسات والتشريعات ذات العلاقة آخذه بعين الاعتبار معيقات عمل المرأة.

5- حث مؤسسات المجتمع المدني في المخيمات على القيام بواجبها في توعية مجتمع المخيمات، للحد من انتشار ثقافة العيب وسيطرة الرجل في اختياره التخصص ومكان عمل المرأة.

6- حث دائرة الشؤون الفلسطينية على إجراء مزيد من الدراسات المتعلقة بعمل المرأة؛ لتكون جزءاً مهمًا وفعّالاً في عملية التنمية في المخيمات وفي الأردن بشكل عام.

Trends of the Palestinian Refugee Camps Community in Jordan towards Women's Work

Rafiq A. Khirfan, *Directorate of Planning and Projects, Department of Palestinian Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Amman, Jordan.*

Abstract

The study aims to identify the trends of the Palestinian refugee camps community in Jordan towards women's labor by identifying the social, religious and economic aspects of this labor along with identifying the job's environment and the obstacles against women's work due to sex, place of residence, age, and educational level. The study sample consisted of (244) inhabitant of camps, and the data that was collected, has been processed statistically using statistical packages of Social Sciences processing program (SPSS).

The descriptive and analytical statistical approach was used to answer the questions and hypotheses of the study through a questionnaire designed to collect information and data from the community of study. Finally, the data were analyzed.

The study shows positive trends towards women's work from social and economic aspects, but the main problem remains as working women face some obstacles which can be sumarized as follows:

- The right place for women to work; there is a preference to work inside the camp, and in the public sector.
- The environment of work such as the reservations to mingle with men, long working hours, and the preference of one period in the morning.
- Low saleries, especially in the private sector.
- Limited professions due to the control of men and the culture of shame.

The research results also show theoretical and practical importance, because of their valuable benefits to all Palestinian refugees stakeholders in terms of policies and plans related to women's work as shown in recommendations, being the first study performed in camps taking into account the trends towards women's work.

Key words: Woman's work, Obstacles, Palestinian refugee camps, Jordan.

الهوامش

1. الكيلاني، سامي (1991)، اتجاهات طلبة كليات المجتمع نحو العلوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2. عبد الفتاح، كاموليا (1984)، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
3. دائرة الشؤون الفلسطينية، 1988.
4. قانون العمل الأردني، 1996.
5. المرجع نفسه.
6. Vaeth, A. (2001) *Erwerbsmoeglichkeiten von Frauen in laendlichen und suburbanen Gemeinden Baden-Wuerttembergs*, Heidelberg.
7. Oberhauser, A.M. (2003) *Feminism and Economic Geography: Gendering Work and Working Gender*. In: Sheppard, E. and Barnes, T. J. (eds) A Companion to Economic Geography, Oxford.
8. Toren, N. (1999) Women and Immigrants: Strangers in a Strange Land. *Gender Issues* , Volume 17, Issue 1, pp 76-96.
9. عوض، أحمد (2008)، **ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن**، ورقة عمل مقدمة إلى "مؤتمر الهوية والثقافة الوطنية ودورهما في الإصلاح والتحديث" مركز الحسين الثقافي – عمان.
10. أبو صايمة، عايدة عبد الله (1997)، **المرأة في المجتمع العربي**، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
11. المرجع نفسه.
12. دراسة المرصد العمالي الأردني، 2015.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

البدارين، رقية، القواسمة، فريد محمد (2013)، دور المرأة في قيادة التغيير، **مجلة البلقاء للبحوث والدراسات**، المجلد(16)، العدد (1).

حداد، منار فريح (2000)، دور المرأة الأردنية ومدى مساهمتها في القوى العالمة في القطاع الحكومي الأردني، **إربد للبحوث والدراسات**، العدد (2)، إربد، الأردن.

حمايل، سعيد محمد (2003)، **اتجاهات طلبه الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة**، رسالة ماجستير/ جامعة النجاح الفلسطينية، فلسطين، نابلس.

خضور، أديب (1997)، **صورة المرأة العاملة في الإعلام العربي**، المكتبة الإعلامية، دمشق، سوريا.

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (2015)، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد (16812)، 2016/3/8.

دراسة المرصد العمالي الأردني (2015)، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد (16812)، 2016/3/8.

الزعبي، رزان وأمل الخاروف (2015)، موقف الشباب من عمل المرأة في القطاع السياحي: دراسة حالة الطلبة في الجامعة الأردنية، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد (8) العدد (1).

أبو صايمة، عايدة عبد الله (1997)، **المرأة في المجتمع العربي**، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

عبد الفتاح، كاملیا (1984)، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

عمايري، رندة (2015)، **تمكين المرأة العربية كمحرك أساس في التنمية البشرية**، ورقة بحث في مؤتمر "الشباب العربي في منظومة تنمية الموارد البشرية واستثمارها: الواقع والمأمول" جامعة صفاقس / تونس.

عوض، أحمد (2008)، **ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن**، ورقة عمل مقدمة إلى "مؤتمر الهوية والثقافة الوطنية ودورهما في الإصلاح والتحديث" مركز الحسين الثقافي – عمان.

عين نيوز، **دراسة حول وضع المرأة في سوق العمل: أكثر من 76% من الأردنيات خارج نطاق الإنتاج الاقتصادي**، (2011)، http://ainnews.net/?p=69407.

كلمات، هيام (2012)، معوقات مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد (15422)، 2012/5/14.

الكيلاني، سامي (1991)، **اتجاهات طلبة كليات المجتمع نحو العلوم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

Age A, Tiltnes and Huafeng Zhang, (2011) *The socio-economic conditions of Jordan's Palestinian camp refugees*, Summary of findings from two surveys, Department of Palestinian Affairs, Amman.

Ball, G.A, (1991), "Factors affecting African American working mother's educational expectation and aspirations for their teenage daughters" *Psychotically Abstract*, Vol, 79: (1).

Biernat, (1992), Attributions and behavior in marital interactions, *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 63, University of Kansas, Kansas.

Oberhauser, A.M. (2003) *Feminism and Economic Geography: Gendering Work and Working Gender*. In: Sheppard, E. and Barnes, T. J. (eds) A Companion to Economic Geography, Oxford.

Cohen, Diana Irene, (2000), "How women construct meaning from work: Aphenomenological study" *Dissertation Abstract International*- vol.A60 No.12, University of St. Thomas, Minnesota.

Robinson, G.M. (1998) *Methods and Techniques in Human Geography*, Chichester

Toren, N. (1999) Women and Immigrants: Strangers in a Strange Land. *Gender Issues* , Volume 17, Issue 1, pp 76-96

Vaeth, A. (2001) *Erwerbsmoeglichkeiten von Frauen in laendlichen und suburbanen Gemeinden Baden-Wuerttembergs*, Heidelberg.